على خلفية سماح المحكمة العليا بإجراء انتخابات محلية في إقليمين بالبلاد..

معركة سياسية بين القضاء والحكومة في باكستان

الوفاق- لا يخفى على كل متابع للشؤون السياسية أن التطورات المتلاحقة في باكستان، تنذر بأنها تعيش أزمة اقتصادية خانقة ووضعاً أمنياً ضاغطاً، بصدام إضافي في البلاد، حيث يشتد أيضاً الصراع السياسي، وسط اتهامات للمؤسسة العسكرية بالتدخل فيه من وراء الكواليس، والسعي للحفاظ على سطوتها على الساحة السياسية بشكل غير مباشر. والجديد، اليوم، هو الصراع الدائر بين المؤسسة القضائية وحكومة شهباز شريف المدعومة من الجيش، ما قد يزيد الوضع الداخلي توتراً خلال هذه الفترة الحسّاسة والعصيبة.

وتمثّل تصاعد الخلاف بين القضاء والحكومة على خلفية سماح المحكمة العليا في باكستان أمس الأول الثلاثاء، بإجراء انتخابات محلية جزئية في إقليمين بالبلاد، في خطوة تعد انتصارا للرئيس الوزراء السابق عمران خان.

صراع سياسي

وقضت المحكمة بأن تُجرى الانتخابات بحلول ١٥ مايو/أيار المقبل، في إقليمي البنجاب وخيبر بختون خوا، بالرغم من معارضة الحكومة للتصويت في وقت تواجه فيه البلاد أزمة اقتصادية وتحديا سياسيا من المعارضة.

ويضغط رئيس الوزراء السابق من أجل إجراء انتخابات برلمانية، في إطار حملة لإجبار الحكومة على إجراء انتخابات عامة مبكرة.

ورفض رئيس الوزراء شهباز شريف دعوة عمران خان الذي أُطيح به بتدبير من واشنطن بحسب ما أكده رئيس الوزراء السابق لإجراء انتخابات عامة مبكرة، وأيدت حكومته تأجيل لجنة الانتخابات للتصويت في الإقليمين حتى الثامن من أكتوبر/تشرين الأول القادم. لكن المحكمة العليا قضت بأن التأجيل غير قانوني، وبأن التصويت في هذين الإقليمين يجب أن يجرى بين ٣٠ أبريل/نيسان و١٥ مايو/أيار المقبل. وكانت قد أُجريت آخر انتخابات عامة في باكستان في يوليو/تموز ٢٠١٨، وتولت حينها حكومة عمران خان السلطة.

وأطيح بعمران خان في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ بموجب مذكرة لحجب الثقة، ويواجه منذ ذلك الحين إجراءات قانونية، ولكنه لا يزال يحظى بشعبية كبيرة ويأمل العودة إلى السلطة. كما اتهم مؤخرا حكومة بلاده بوضع مخطط لاغتياله أو نقله للسجن.

الحكومة الباكستانية تتحدى

واعتبرت اللجنة القضائية الخاصة، التي ترأسها رئيس المحكمة العليا القاضي عمر عطا بنديال، أنه ينبغي على الحكومة، وفق الدستور، إجراء هذه الانتخابات خلال ٩٠ يوماً بعد تاريخ حلّ البرلمان في كلا الإقليمين. لكن حكومة شهباز شريف وصفت قرار المحكمة بغير الصائب، واعتبرت أن بنديال انحاز إلى رأي رئيس الوزراء الباكستاني السابق وزعيم حزب "حركة الإنصاف" عمران خان.

ومنذ أن أصدرت المحكمة العليا قرارها هذا، انهالت عليها الانتقادات الشديدة من قبل الوزراء في الحكومة والقياديين في التحالف الحاكم، وعلى رأسهم شهباز شريف، ووزير الدفاع خواجه آصف، ووزير الداخلية رانا ثناء الله. من جهتها، أكدت لجنة الانتخابات الوطنية، قبل أسبوعين، أن الانتخابات في الإقليمين لا يمكن إجراؤها في الوقت الحالي، وذلك بخلاف أمر المحكمة العليا.

وكان وزير الداخلية الباكستاني رانا ثناء الله قد أعلن، في ٢٥ مارس الماضي، أن مسألة إجراء الانتخابات في الإقليمين تعود إلى لجنة الانتخابات الوطنية، وهي التي تقرر فيها، وأن المحكمة العليا "تبدو أنها انحازت إلى شخص واحد، وبالتالي، فإن قراراتها محل نزاع، ما يعني أنه ليس ضرورياً تنفيذ القرار، خصوصاً أن هناك بين قضاة المحكمة ذاتها من يعارض تلك الأوامر والقرارات".

تعديل دستوري لتشتيت القضاء

ولم تكتف حكومة شهباز شريف برفض أمر المحكمة العليا، بل بدأت أيضاً مسعى لتقويض صلاحيات رئيسها. وفي هذا الإطار، قدمت الحكومة الباكستانية، في ٢٩ مارس الماضي، تعديلاً دستورياً إلى البرلمان، ينص على تقليص صلاحيات رئيس المحكمة العليا، ومنه أنه لا يمكنه اتخاذ قرار بالنظر في أي قضية من دون التشاور مع قضاة آخرين من أعضاء المحكمة.

وكان رئيس المحكمة العليا يتمتع قبل التعديل بصلاحية اتخاذ القرار بالنظر في أي قضية أو مسألة يراها مهمة للبلاد. وصادق البرلمان على التعديل في اليوم ذاته من طرحه، ثم مجلس الشيوخ في اليوم التالي، وأرسل إلى الرئيس الباكستاني عارف علوي ليوقع عليه ويصبح جزءاً من الدستور.

ومن أبرز محتويات التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٣، أخذ صلاحية قرار النظر في أي قضية مهمة للبلاد من رئيس المحكمة العليا، إذ يضع التعديل هذه الصلاحية في يد لجنة مؤلفة من ٣ قضاة من المحكمة العليا.

والدافع الرئيسي وراء خطوة الحكومة هو المواجهة الدائرة حالياً بينها وبين رئيس المحكمة العليا القاضي عمر عطاء بنديال، مشيراً إلى أن الأخير هو الرجل الوحيد الذي يقف في وجه سياسات الحكومة، ما دفعها للتحرك من أجل تقويض صلاحياته.

ويرى عدد كبير من الخبراء في باكستان أن خطوة الحكومة "هي من دون شك تعدّ تدخلاً في شؤون المؤسسة القضائية ومحاولة لتشتيت آراء قضاة المحكمة العليا"، مؤكدين أن الحكومة "لن تستفيد كثيراً" من الخطوة، لأن هذه الصلاحية لا تزال في أيدي القضاة وليست في يدها، إلا أن النقطة الأهم هو أن الحكومة لم تكن تملك من سبيل للضغط على المؤسسة القضائية سوى ذلك.

وكانت خطوة المحكمة العليا بالنظر مرة جديدة في قضية الانتخابات المحلية في الإقليمين قد أثارت حفيظة الحكومة والتحالف الحاكم. وقال رئيس الوزراء السابق نواز شريف، وهو زعيم حزب الرابطة الحاكم، في بيان صدر عنه في ٣١ مارس الماضي، إن أي قرار صادر عن هذه اللجنة "مرفوض منذ الآن"، داعياً إلى أن تنظر لجنة مكونة من جميع قضاة المحكمة العليا في القضية.

أما رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان، المعارض للحكومة والذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة، لا سيما بسبب فشل حكومة شريف في التصدي للغلاء والحالة المعيشية الصعبة التي تمرّ بها البلاد، فقد شدّد في بيان على أنه لا تهمه اللجان القضائية وأعضاؤها، بل همّه الوحيد هو تطبيق الدستور، أي إجراء الانتخابات في الإقليمين بعد حلّ برلمانيهما، خلال ٩٠ يوماً.

أُطيح برئيس الوزراء السابق بشكل مثير للجدل في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ بموجب مذكرة لحجب الثقة، لكنه لا يزال يحظى بشعبية كبيرة ويأمل العودة إلى السلطة

واقعة تاريخية غير مسبوقة في تاريخ أمريكا..

ترامب رهن التوقيف

الوفاق- مثل الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، يوم الثلاثاء، أمام الادعاء في محكمة مانهاتن، على إثر اتهامه بشراء صمت الممثلة الإباحية، ستورمي دانييلز، في واقعة تاريخية غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة.

وبحسب شبكة "سي إن إن"، فإن ترامب الذي دخل المحكمة أصبح رهن الاعتقال من الناحية العملية، إذ لم يتمكن من المغادرة إلا بعد أن صدر إذن بالإفراج من القاضي.

وظهر ترامب وهو يلوح بيديه قبل دخوله المحكمة، فيما قال محللو "سي إن إن"، إنه بدا "حزينا" و"غاضبا"، بينما أقبل على الخضوع لإجراءات وصفها الجمهوريون بالمهينة لرئيسهم السابق.

ويأتي مثول ترامب فيما كان الادعاء العام في نيويورك قد اتهمه بشراء صمت الممثلة الإباحية، ستورمي دانيلز، قبل أيام من إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في سنة ٢٠١٦.

مثل الرئيس الامريكي السابق أمام الإدعاء بسبب اتهامه بشراء صمت ممثلة قبل أيام من إجراء الانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠١٦

وعندما يمثل أشخاص متهمون جنائيا أول مرة أمام محاكم في الولايات المتحدة، فإن عدة إجراءات روتينية يجري القيام بها معهم.

وبموجب قانون ولاية نيويورك، يتعين أخذ بصمات أي شخص وُجه إليه اتهام جنائي، في حين يظل التقاط صورة للشخص الموقوف أمرا مرتبطا بتقدير هيئات إنفاذ القانون. وتشمل تلك الإجراءات أخذ بصمات اليد، إلى جانب التقاط صورة وتقييد اليدين بالأصفاد، وهي أمور تثير لغطا في حالة الرئيس الجمهوري السابق.

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤولين أميركيين، أن ترامب لن يلتقط صورة التوقيف المعتادة، لسبب بسيط وهو أنه شخص معروف على نطاق واسع، وليست ثمة حاجة إلى أخذ صورة جديدة له.

ويجري التقاط صورة للشخص الذي يواجه اتهاما جنائيا، تحسبا لاستخدام تلك الصورة في البحث عنه، إذا لاذ بالفرار، ولم تتمكن السلطات من إحضاره إلى المحكمة.

وخضع ترامب لأخذ البصمات لأن هذه الخطوة ضرورية، ولن يكون ثمة محيد عن القيام بها، بموجب القانون.

لا سيما فيما يخصّ ملف مكافحة الإرهاب..

تركيا تشترط على السويد لضمّها الى الناتو

قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إنه يتعين على السويد تنفيذ عدد من الخطوات الإضافية لعضوية الناتو، مؤكدا أن الخطوات الحالية غير كافية.

وبعد إعلان الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، أن السويد أوفت بجميع شروط الانضمام إلى معاهدة شمال الأطلسي، قال وزير الخارجية التركي: إن محاربة الإرهاب شرط مهم لموافقة أنقرة على عضوية السويد في الناتو. وصرح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بأنه بحث في اجتماع مع وزير الخارجية السويدي توبياس بيلستروم، في بروكسل الأربعاء، الخطوات التي يتعين على ستوكهولم اتخاذها في عملية عضوية الناتو.

تم التصديق العام الماضي على طلبات السويد وفنلندا من قبل ٢٨ دولة من أصل ٣٠ دولة في الناتو.

وأعربت هنغاريا وتركيا عن رغبتهما في النظر في الطلب السويدي بشكل منفصل عن الطلب الفنلندي.

وانضمت الثلاثاء رسميا فنلندا إلى حلف مال الأطلسي لتصبح العضو الحادي والثلاثين، ولا تزال تركيا تعارض انضمام السويد التي تتهمها أنقرة بدعم التنظيمات الإرهبية المسلحة التي تهدد أمن تركيا القومي.

أخبار قصيرة

إنقاذ ٤ من طاقم سفينة قبالة سواحل أنطاليا

أنقذ خفر السواحل التركي الأربعاء، ٤ من طاقم سفينة تجارية غرقت قبالة سواحل قوملوجا بولاية أنطاليا.

وأفاد بيان صادر عن والي أنطاليا أرسين يازجي، أن فرق البحث والإنقاذ التابعة لخفر السواحل توجهت إلى المنطقة عقب تلقيها بلاغا بغرق سفينة تجارية ترفع علم غينيا بيساو.

وأوضح يازجي أن الفرق تمكنت من إنقاذ شخصين من طاقم السفينة المكون من ١٤ شخصا، ونقلا إلى مستشفى فينيكا الحكومي في الولاية.

وأشار إلى إنقاذ ٣ آخرين من قبل سفن تجارية أخرى، مؤكدا استمرار عمليات البحث عن الباقين. بدوره، أفاد بيان صادر عن قيادة خفر السواحل التركي، أنهم تلقوا بلاغا بغرق سفينة تجارية ترفع علم غينيا بيساو في تمام الساعة ٠٣:٤٧ بالتوقيت المحلي.

روسيا: مقتل ٥٨٠ مقاتلا أوكرانيا خلال يوم واحد

أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن خسائر الجيش الأوكراني خلال الأربع والعشرين الساعة الماضية، والتي تصل إلى ٥٨٠ جنديا ومرتزقا، علاوة على إسقاط مقاتلة أوكرانية من طراز "ميغ-٢٩". جاء ذلك ضمن تقرير سير العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا ليوم الأربعاء ٥ أبريل، حيث تابع التقرير بأن الضربات الجوية ونيران المدفعية لمجموعة "الغرب" في اتجاه كوبيانسك أصابت نقاط تمركز الأفراد والمعدات العسكرية حيث تم صد ٥ عمليات لمجموعات التخريب والاستطلاع الأوكرانية في جمهورية لوغانسك الشعبية ومنطقة خاركوف، وبلغت خسائر العدو ما يصل إلى ٤٠ جنديا، وتدمير مدرعتين قتاليتين وشاحنتين صغيرتين.

بكين: وزير الخارجية الأمريكي ينشر الأكاذيب

قال سفير الصين لدى الاتحاد الأوروبي فو كونغ، إن النقاد أساءوا تفسير علاقة بلاده بروسيا، وإن بلاده لم تقف إلى جانب موسكو في الحرب، معتبرا أن وزير الخارجية الأمريكي "ينشر الأكاذيب". وفي حديث قبيل زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى الصين في رحلة تستغرق ثلاثة أيام، قال السفير لصحيفة "نيويورك تايمز"، إن "بكين لم تكن إلى جانب روسيا في الحرب" في أوكرانيا، معتبرا أن بعض الناس "يسيئون تفسير هذا عمدا الأن هناك ما يسمى بالصداقة أو العلاقة بلا حدود".